وزيران ومحافظ..ثلاث شخصيات على طاولة القوى السياسية لرئاسة الوزراء المقبلة

ما انفك الحديث عن الاعتراضات حول نتائج العملية الانتخابية المبكرة، حتى تزامن معه التحرك نحو خطوة جديدة الا وهي جمع عدد اكثر من المرشحين والكتل لتشكيل الكتلة البرلمانية الاكبر، حيث ينقسم الحراك الى اتجاهين بقيادة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والاتجاه الاخر بقيادة رئيس ائتلاف دولة القانون والامين العام لحزب الدعوة نوري المالكي، وسط ترجيحات بتقديم حكومة توافقية بين الكتل الفائزة والخاسرة في السباق الانتخابي.

اسماء مطروحة

على الرغم من ان التوجهات السياسية لاختيار رئيس الحكومة المقبلة لم تظهر للعلن بعد سيما مع إصرار بعض الكتل السياسية على اعادة الانتخابات، الا ان مصادر سياسية كشفت عن اسماء شخصيات متداولة بين الزعماء السياسيين لتقديمهم كمرشحين متوافق عليهم لرئاسة الوزراء المقبلة.

وقال مصدر سياسي في تصريح لـ "المطلع"، ان "الكتل السياسية رشحت ثلاث شخصيات لتولي رئاسة الوزراء المقبلة، وهما مستشار الأمن القومي الحالي قاسم الاعرجي والذي سبق ان تولى وزارة الداخلية خلال

حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، والنائب السابق والفائز في الانتخابات التي جرت مؤخراً محمد شياع السوداني، والذي سبق له ان تسنم وزارتي الصناعة والمعادن والعمل والشوون الاجتماعية خلال الحكومات السابقة".

واضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، ان "الشخصية الثالثة هو محافظ البصرة اسعد العيداني"، مبينا ان "زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أجرى زيارة خلال اليومين الماضيين إلى العاصمة بغداد من اجل التوصل الى اختيار إحدى الشخصيتين لتولي رئاسة الحكومة الجديدة".

لقاء مرتقب

الى ذلك، كشف تيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم، اليوم الثلاثاء (19 تشرين الاول 2021)، عن لقاء مرتقب بين الاخير وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لتهدئة الاوضاع وتشكيل الحكومة المقبلة.

وقال القيادي في الحكمة رحيم العبودي في تصريح صحفي، تابعه "المطلع"، إن "هناك لقاء مرتقباً خلال الساعات المقبلة يجمع عمار الحكيم ومقتدى الصدر"، لافتاً إلى إن "اللقاء سيكون في العاصمة بغداد".

وأضاف أن "الغاية من اللقاء تهدئة الاوضاع وتشكيل الحكومة المقبلة"، مشيراً إلى أن "هناك تفاهمات وتفاصيل قديمة وحديثة بين الحكمة والتيار الصدري بشان تشكيل الحكومة". وتابع العبودي، أن "الحكيم ذاهب لتوحيد البيت الشيعي لإنتاج حكومة جديدة بأسرع وقت ممكن".

حكومة اغلبية

على الرغم من المقاطعة السياسية الكبيرة بينهما، الا ان مراقبين للشأن السياسي يرجحون امكانية اتفاق الكتلة الصدرية مع ائتلاف دولة القانون لتشكيل حكومة الاغلبية والمضي باختيار رئيس الوزراء للمرحلة القادمة.

ويقول المحلل السياسي احمد الاديب في تصريح لـ "المطلع"، ان "الجبلين المتمثلين بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي سيلتقيان لتشكيل كتلة الاغلبية البرلمانية".

واشار الاديب الى "وجود مساع حثيثة من قبل القوى السياسية لجمع الصدر والمالكي والمضي بتشكيل الكتلة الاكبر بعيدا عن الطائفية او القومية".

وتابع ان "هناك حوار جاد قد يكون خلف الكواليس بين الكتلة الصدرية ودولة القانون وهذا الامر قد ينهي المشروع الامريكي في العراق والمنطقة".

تشكيل حكومة فاعلة

اكد رئيس الجمهورية برهم صالح، اليوم الثلاثاء (19 تشرين الاول 2021)، ضرورة تشكيل حكومة فاعلة تلبي احتياجات العراقيين.

وقال صالح في بيان تلقى "المطلع"، نسخة منه، أن "إجراء الانتخابات خطوة مهمة نحو تشكيل مجلس نواب وحكومة فاعلة تستجيب للاستحقاقات التي تنتظر البلد، تلبيةً لتطلعات العراقيين بحياة حرّة كريمة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية ودعم الاستثمار، حيث يتطلع العراق نحو تعزيز متطلبات الإعمار والتنمية في البلد".

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اعلنت، يوم السبت (16 تشرين الاول 2021)، النتائج الاولية الكاملة للعملية الانتخابية المبكرة.

وبحسب النتائج فقد حصلت الكتلة الصدرية على ثلاثة وسبعين مقعدا ثم تحالف تقدم بثمانية وثلاثين مقعدا والمستقلون بذات العدد، وحصل ائتلاف دولة القانون على خمسة وثلاثين مقعدا والحزب الديمقراطي الكردستاني على ثلاثة وثلاثين ثم تحالف الفتح وتحالف كردستان بستة عشر مقعد لكل منهما.

وحصد تحالف عزم على اثنتي عشر مقعدا ثم حركتي امتداد والجيل الجديد بتسعة مقاعد لكل منهما، وحصلت اشراقة كانون على ستة مقاعد، وتحالفا العقد الوطني وقوى الدولة بخمسة مقاعد وتصميم اربعة مقاعد.

اما الكوتا المسيحيون فقد حصدت خمسة مقاعد والصابئة والايزديون والفيليون مقعد واحد لكل منهم.

وبعد اكمال اعلان النتائج الاولية للانتخابات المبكرة، بدأت الكتل السياسية بحراك تشكيل الكتلة البرلمانية الاكبر من اجل تعيين الرئاسات الثلاث.